شرخ العَقِيرَةِ الظَّاوِيَّةِ

الدرس السادس

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله؛ أما بعد...

فمعنا اليوم درس جديد من دروس شرح العقيدة الطحاوية؛ وهو السادس، وقد وصلنا عند قول المؤلف رحمه الله تعالى:

(مَا زَالَ بِصِفَاتِهِ قَدِيمًا قَبْلَ خَلْقِهِ، لَمْ يَرْدَدْ بِكَوْنِهِمْ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُمْ مِنْ صِفَتِهِ، وَكَمَاكَانَ بِصِفَاتِهِ أَزَلِيًّا؛ كَذَلِكَ لا يَزَالُ عَلَيْهَا أَبَدِيًّاً)

الكلام عن رب العزة تبارك وتعالى؛ (ما زال) الله (بصفاته قديماً قبل خلقه)، إلى أن قال: (كذلك لا يزال عليها أبديًاً).

ما زال ولا يزال؛ ما زال للإثبات، ولا يزال للإثبات.

(مازال): إثبات أمر في الماضي وتفيد الاستمرار والدوام، (لا يزال): إثبات أمر في الحاضر والمستقبل ويفيد الدوام والاستمرار؛ فكلاهما تفيد الدوام والاستمرار، وكلاهما للإثبات؛ لكن (ما زال): للماضي، و(لا يزال) للحاضر والمستقبل؛ هذا الفرق بينهما.

قوله: (ما زال) الله تبارك وتعالى (بصفاته)؛ أي: أن الله سبحانه وتعالى بذاته وصفاته كلها دون استثناء- بذاته وصفاته الذاتية والفعلية؛ كل الصفات- (قديماً قبل خلقه) قديماً؛ يعني: أزلياً.

وقلنا: هم يستعملون هذا اللفظ، وبَيَّنا لماذا يستعملونه، ويعنون به: الأزل، في القدم: يعني: في الأزل، (قديمًا قبل خلقه) يعني: أن الله سبحانه وتعالى موجود قبل وجود الخلق؛ هو موجود من الأزل بذاته وصفاته قبل وجود الخلق؛ قبل خلقه.

قوله: (لم يزدد بكونهم شيئاً لم يكن قبلهم من صفته)؛ أي: لم تحدث له صفة بسبب وجود خلقه، لم يكن متَّصِفاً بها قبل وجود الخلق؛ يعني: لا يقال: لم يكن مُتَّكِلِّماً ثم صار متكلماً، ولم يكن خالقاً ثم صار خالقاً؛ فلم تكن هذه الصفة معدومة عنده، ممتنعة؛ ثم صارت موجودة ممكنة؛ هذا باطل؛ فلا يتوقف شيء من صفات كاله على وجود شيء من المخلوقات؛ هذا المعنى المراد.

قال: (وكما كان بصفاته أزليًا) كما قررنا هذا- أنه تبارك وتعالى موجود من الأزل بذاته وصفاته- (كذلك لا يزال مُتَّصِفاً بصفات الكمال أبداً؛ أي: هو متصف بهذه الصفات- صفات الكمال- إلى ما لا نهاية؛ هذا معنى قول المؤلف.

الخلاصة: أن الله تبارك وتعالى موصوف بصفات الكهال أزلاً وأبداً، لا يَتَجَدَّدُ ولا يُعْدَمُ شيء من كهاله؛ فهو سبحانه الموصوف بصفات الكهال على الدوام أزَلاً- يعني: من القِدَمِ-، وأبداً- يعني: مستقبلاً إلى ما لا نهاية-، قال الله تبارك وتعالى: {إِنَّ الله كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا} [النساء: ٥٨] كان للهاضي وللاستمرار، {إِنَّ الله كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا} [النساء: ٥٦]، {إِنَّ الله كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا} [النساء: ٢٣]، والقول بأن بعض الصفات لا توجد إلا عند الخلق؛ الله كانَ عَفُورًا رَحِيمًا} [النساء: ٢٣]، والقول بأن بعض الصفات لا توجد إلا عند الخلق؛ هو قول فيه وصف لله سبحانه وتعالى بالنقص، إذا قلت بأن الله لم يكن قادراً على الخلق ثم صار قادراً على الخلق على الخلق الطالمون.-.

صفات الله تبارك وتعالى نوعان: صفات ذاتية؛ كالعلم والقدرة والوجه واليدين والعينين؛ هذه صفات ذاتية؛ يقول فيها العلماء: لم يزل ولا يزال مُتَّصِفاً بها؛ لم يزل في الماضي، ولا يزال في الحاضر وفي المستقبل إلى مالا نهاية؛ فلا بداية ولا نهاية لهذا؛ هو موصوف دامًا بهذه الصفات؛ هذه صفات ذاتية.

وهذه الصفات الذاتية نفاها بعض المتكلمين كالجهمية والمعتزلة.

وشبهتهم أنهم قالوا: إثباتها يستلزم تعدد القدماء؛ فماذا يعنون بتعدد القدماء؟

يقولون: بأن الله سبحانه وتعالى يوصف بالقدم- يعني: بالأزلية-، فإذا وُصِفَ غيره بالقِدَمِ؛ يعتبر هذا شركاً.

وقالوا: إذا أثبتنا اليدين لله تبارك وتعالى، أو أثبتنا العلم أو الحياة أو الإرادة، إذا أثبتنا هذه الصفات؛ فنكون قد أثبتنا قديمًا مع الله سبحانه وتعالى، فإذا كان عندنا علم قديم وحياة قديمة وإرادة قديمة؛ هنا أثبتنا ثلاثة قدماء؛ فصار عندنا ثلاثة آلهة؛ فصار عندنا عدَّة قدماء؛ هذا معنى تعدد القدماء؛ فتصور عندما تزيد الصفات الثابتة لله سبحانه وتعالى كم يصير عندنا من القدماء؟ إذاً صار عندنا شرك في هذا.

انظر كيف نَكَسَ الله سبحانه وتعالى عقولهم وقلوبهم حتى صار عندهم التوحيد شركاً، إثبات ما أثبت الله لنفسه؛ صار عندهم شركاً؛ فوقعوا في نَفْيِ الصفات الذاتية؛ بدعوى تَعَدُّدِ القدماء؛ ليفروا من تعدد القدماء.

وما أدري كيف يقولون عن أنفسهم أنهم عقلاء وأنهم أصحاب عقل، ويتكلمون بالعقل؟! هل إذا وصفت نفسي باليدين والوجه والرأس والقدمين أكون متعدداً؛ أكون خمسة أو ستة ؟! أنا واحد، ولله المثل الأعلى؛ فالله سبحانه وتعالى واحد بذاته وصفاته؛ هذا الأمر الأول؛ هذا النوع الأول من الصفات.

النوع الثاني: الصفات الفعلية؛ وهذه التي تتعلق بمشيئة الله سبحانه وتعالى؛ يفعلها الله تبارك وتعالى متى شاء؛ فهي متعلقة بمشيئة الله؛ إذا شاء فعلها، وإذا شاء لم يفعلها؛ كالرضا والغضب والحب والبغض وما شابه؛ فهذه متى شاء فعلها ومتى شاء لم يفعلها، وهذه الصفات نفاها المعتزلة والأشاعرة وغيرهم؛ بحجة: منع حلول الحوادث؛ فقالوا: الله سبحانه وتعالى منزّة عن حلول الحوادث؛ هذه هي شبهتهم في نفي الصفات الفعلية.

وهنا حلول الحوادث لفظ مجمل، مثل تسلسل الحوادث الآتي في كلامنا إن شاء الله.

ماذا يريدون بحلول الحوادث؟

عندما تسمع كلمات لم ترد في الكتاب ولا في السنة من أمثال هؤلاء؛ لا بد من الاستقال فيها، لا تبادر إلى نفيها ولا إلى إثباتها؛ بل تتوقف وتقول: ما معنى حلول الحوادث عندكم؟ فكلفظ؛ نحن لا نثبته ولا ننفيه؛ لأنه لم يَرِدْ إثبات له ولا نفي في الكتاب ولا في السنة.

أما المعنى؛ فنقول لكم: ماذا تريدون بحلول الحوادث؟

فإن كانوا يريدون بأن الله منزَّة عن حلول الحوادث؛ أي: أنه منزه أن يحل فيه شيء من المخلوقات؛ فهذا حق؛ الله سبحانه وتعالى لا يجِلُّ في ذاته شيء من مخلوقاته، أما إن أرادوا أنه منزه عن حلول الحوادث؛ أي منزه أن تقوم به الأفعال الحادثة التي تكون بالمشيئة، كالكلام، مثلاً: يتكلم متى شاء، النزول، الاستواء، المجيء؛ هذه أفعال يفعلها الله تبارك

وتعالى بمشيئته، هذه يسمونها حوادث، وقالوا: هذه الحوادث لا يجوز أن تحلَّ في الله تبارك وتعالى، فإذا كان مقصودهم بحلول الحوادث هذا- وهذا هو ما يعنونه طبعاً-؛ فهذا الكلام باطل؛ لأن هذا ثابت في الكتاب وفي السنة بأن الله سبحانه وتعالى يفعله، ولا منقصة في حقه بذلك تبارك وتعالى؛ بل هو كهال؛ لأنه يفعل ما يريد.

أدَّى بهم هذا إلى نفي الصفات الفعلية، وقالوا: من أثبت الصفات الفعلية؛ فهو مجسم فالأجسام هي التي تحل فيها الحوادث، وسموا من أثبت: مشبهاً؛ لأنه شبه الله بخلقه؛ شبه الله بالأجسام.

وفي قول المؤلف: (ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه...) إلى آخر ما قال رَدُّ؛ على المعتزلة والجهمية ومن وافقهم؛ فإنهم قالوا: إن الله تعالى صار قادراً على الفعل والكلام بعد أن لم يكن قادراً عليه، لاحظ! صار قادراً على الفعل والكلام بعد أن لم يكن قادراً عليه؛ فوصفوا الله بماذا؟ عطلوا الله سبحانه وتعالى عن صفاته؛ عن كماله؛ فوصفوه بالنقص؛ إذ إنه عندهم لم يكن قادراً على الفعل والكلام، ثم صار قادراً، فبناء على قولهم- تعالى الله عما يقولون-كان ناقصاً ثم كَمُلَ؛ فصار عندهم الفعل والكلام ممكناً بعد أن كان ممتنعاً.

ورَدَّ المؤلف أيضاً على ابن كلاب والأشعري ومن وافقها في عقيدتها؛ فماذا قالوا؟

قالوا: إن الفعل لله سبحانه وتعالى صار ممكناً له بعد أن كان ممتنعاً منه؛ هذا بالنسبة للفعل عند الأشعري وابن كلاب، أما الكلام؛ فلا يدخل تحت المشيئة والقدرة؛ بل هو شيء واحد لازم لذاته؛ هكذا يقولون.

سبب هذا القول عند الجهمية وغيرهم: هي مسألة تسلسل الحوادث؛ فما هي مسألة تسلسل الحوادث؟ تسلسل الحوادث؟

تسلسل الحوادث: عقيدة أحدثها أهل البدع، لا تجد لها أصلاً في الكتاب ولا في السنة؛ فهي عقيدة محدثة من العقائد التي أحدثها أهل البدع؛ وهي كثيرة.

وسببها: أن أهل الكلام أرادوا أن يردّوا على الفلاسفة في قولهم- أي: الفلاسفة- بأن العالم قديم؛ وهذا القول شركي؛ لأنهم جعلوا المخلوق أزليّاً مع الخالق تبارك وتعالى؛ وهذا شرك؛ هذه الأزلية خاصة بالله سبحانه وتعالى؛ لأن الله واحد لا شريك له، وكل المخلوقات التي جاءت وخلقها؛ خلقها هو؛ أي أنها جاءت بعده تبارك وتعالى؛ فلا يوجد شيء مقارِنٌ له تبارك وتعالى، ولا قبله.

هذا الأمر الأول الذي قرره الفلاسفة- قدم العالم- قول شركي كفري، فأراد المتكلمون أن يردّوا على هذا القول، وأنتم تعلمون أن المتكلمين عندما يتكلمون في المسائل العقائدية لا يرجعون إلى كتاب ولا إلى سنة؛ إنما هو العقل فقط، ولا يستعينون بالكتاب والسنة لينظروا هل العقل الذي سيوصلهم إلى الرد الذي يريدون؛ هل هو موافق للشرع أم مخالف له؟ لا ينظرون إلى هذا؛ فالعقل عندهم يقيني، حتى وإن خالفهم الشرع؛ فالعبرة بالعقل لا بالشرع، والشرع يؤوّل بما يتناسب مع العقل؛ هكذا يقولون؛ لذلك تجدهم يقررون العقيدة، ثم بعد ذلك ينظرون في أدلة الشرع ويطوعونها لتتوافق مع عقيدتهم العقلية أيًّا كانت، وأيًّا كان القول، ليس محماً؛ المهم: أن العقل يقيني، فما قرره من عقيدة عندهم؛ فهو الحق، وما جاء في الشريعة بعد ذلك؛ فهو باطل، يجب أن يتاشى مع العقل؛ هذا دينهم؛ وهو خلاف ديننا؛ فديننا: قال الله وقال رسول الله على هو الأصل، ونحن على يقين أن هذا الأصل- والحمد لله- لا يتعارض مع العقل الصريح، العقل الصافي النقي؛ لكن العقل المشوَّقَ المُشوَّة يتخبط، والدليل على ذلك: أن المتكلمين لا يتوافقون على قول؛ فهم المشوَّقَ المُشوَّة وتخبط، والدليل على ذلك: أن المتكلمين لا يتوافقون على قول؛ فهم

متخبطون جداً مع أنهم جميعاً يتفقون على أن العقل هو الأصل، وأن دلالته يقينية، مع ذلك فلا يقين بينهم.

المهم أن هؤلاء المتكلمين أرادوا أن يردُّوا على الفلاسفة بعقوطم المجردة، وكان الفلاسفة يقولون بالتلازم بين القول بقدم العالم وتسلسل الحوادث في الماضي؛ والتزم المتكلمون بهذا، وأرادوا أن يَفِرُّوا من عقيدة تسلسل الحوادث في الماضي؛ فوقعوا في محذور آخر؛ وهو هذا الذي ذكرنا؛ وصفوا الله سبحانه وتعالى بالنقص، وأن بعض الصفات عنده لم تكن موجودة إلاّ عند وجود خلقه؛ فلم يكن قادراً على الفعل ثم صار قادراً، لم يكن قادراً على الكلام ثم صار قادراً، لم يكن قادراً على الكلام ثم صار قادراً؛ فصار عندنا محاذير في هذه العقيدة؛ وهذا الذي يهمنا، ولا أريد الخوض كثيراً في هذه المسألة؛ لأنها-كها ذكرنا- مسألة مبتدعة، أقم أهل البدع أهل السنة فيها إقحاماً؛ فاضطر بعض أهل السنة أن يخوض فيها من أجل أن يرد عليهم، ونحن لسنا بحاجة أن نرد عليهم بطريقتهم، يكفينا أن نعتقد ما ورد به الدليل، مما ذكروه من إلزامات لهذه المسألة ونكتفى بهذا.

نشرح بداية معنى تسلسل الحوادث، ثم نذكر لكم ما الذي يجب أن يعتقده المسلم السُّني؟ وما المحاذير في أقوالهم؟ كي نحذرها؛ وهذا كافٍ.

تسلسل الحوادث: ما هو التسلسل؟

التسلسل له ارتباط بالسلسلة التي تتتابع حلقاتها حلقة تلو الحلقة؛ هذا معنى التسلسل: حلقة تلو حلقة، لا نهاية لهذا.

والحوادث لها أكثر من معنى عندهم؛ من معاني الحوادث: الخلق، فماذا يعني تسلسل الحوادث في المستقبل؟

تسلسل الحوادث في الماضي؛ أي أنه ما من مخلوق إلا وقبله مخلوق، وما من مخلوق إلا وقبله مخلوق، وما من مخلوق إلا وقبله مخلوق؛ إلى مالا نهاية.

تسلسل الحوادث في المستقبل؛ أي ما من مخلوق إلا وبعده مخلوق، وما من مخلوق إلا وبعده مخلوق، وما من مخلوق إلا وبعده مخلوق؛ إلى ما لا نهاية.

هذا معنى تسلسل الحوادث في الماضي وتسلسل الحوادث في المستقبل.

ويطلقون الحوادث أيضاً على أفعال الله تبارك وتعالى؛ كالكلام والخلق والرزق وغير ذلك؛ يسمونها حوادث أيضاً.

إذا أردت أن تتكلم في مسألة تسلسل الحوادث؛ فكلفظ: لا تثبت ولا تنفي؛ لأنه لفظ مجملٌ يحتمل حقاً وباطلاً.

أما من حيث المعنى؛ فماذا تريدون بتسلسل الحوادث في الماضي أو في المستقبل؟ ربما يريدون دوام أفعال الرب تبارك وتعالى أزلاً؛ يعني: في القِدَمِ الذي لا بداية له، وأبداً؛ يعني: المستقبل الذي لا نهاية له.

أفعال الله تبارك وتعالى أزلاً: نقول لهم تسلسل الحوادث في الماضي، إن أردتم به دوام أفعال الله في الماضي؛ فهذا واجب عليكم أن تعتقدوه، وهذا حق؛ فلم يأت يوم من الأيام ولا وقت من الأوقات من الأزل لم يكن الله تبارك وتعالى فيه فعالا لما يريد، كما قال تبارك وتعالى: {فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ} [هود: ١٠٧]، والفَعَال؛ هو الذي يفعل على الدوام.

إذاً النقطة الأولى: يجب دوام الفعل منه تبارك وتعالى أزلاً وأبداً؛ وهذا الذي أشار إليه المؤلف في قوله: (ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه، وكماكان بصفاته أزلياً؛ كذلك لا يزالُ

عليها أبديًا)؛ فمن ذلك مثلاً: صفة الكلام؛ فالله سبحانه وتعالى لم يزل متكلماً إذا شاء، لم تحدث له صفة الكلام في وقت، ولم يكن معطلاً عنها في وقت؛ بل هو متصف بها أزلاً وأبداً.

أما إن أردتم بتسلسل الحوادث في الماضي؛ بمعنى: أنَّ شيئًا من المخلوقات قديم أَزَليُّ مع الله تبارك وتعالى أو قبله؛ فنقول: هذا باطل؛ الله سبحانه وتعالى واحد؛ فهو خالق كل شيء، فما سوى الله مخلوق ومحدث، كائن بعد أن لم يكن، مسبوق بعدم نفسه، وليس مع الله شيء قديم بقدمه في العالم.

كذلك الخلق؛ التسلسل في مفعولات الله عز وجل؛ هل ممكن- لاحظ كلمة ممكن أو جائز أو ممتنع؛ ركز عليها، عندما يتحدث العلماء يقولون: تسلسل ممكن أو جائز في الشرع- هل ممكن أن يخلق الله سبحانه وتعالى خلقاً بعد خلق من القدم؛ من الأزل؟

ممكن، وليس معنى ذلك أن هذه المخلوقات أزلية معه؛ لا هي بعده تبارك وتعالى؛ فهو الذي خلقها؛ فلا يوجد خلقها؛ فلا يمكن أن تكون مقارِنَةً له تبارك وتعالى؛ فهي بعده، هو الذي خلقها؛ فلا يوجد شيء معه مقترن به أو قبله أبداً- هذا المقصود-؛ وهذا الذي دفع المتكلمين إلى عقيدتهم الفاسدة التي وصفوا الله تبارك وتعالى فيها بالنقص، وأنه لم يكن متّصفاً ببعض الصفات، ثم بعد ذلك صار متّصِفاً بها؛ هذا نقص بحق الله تبارك وتعالى- تعالى الله وتنزه عنه-؛ لأنهم التزموا أنك إذا قلت: بإمكان تسلسل المخلوقات في الماضي: أن تكون أزلية مع الله تبارك وتعالى؛ التزموا بهذا- ألزموا أنفسهم بهذا-، فأرادوا أن يفروا منه؛ فوقعوا في ذلك.

وغيرهم لم يلتزم ويقول: نعم التسلسل موجود في الخلق، لكن محما تصورت من تسلسل؛ فهو بعد الله سبحانه وتعالى وليس قبله ولا معه؛ لأنه هو الذي خلقه، هو الذي أوجده، ولا يكون المخلوق إلا بعد الخالق؛ لا معه ولا قبله؛ هذا معنى تسلسل الحوادث.

هذا من حيث الإمكان في مسألة تسلسل الحوادث- يعني: وجود مخلوقات متتابعة متسلسلة-؛ لكن هل فعلاً يوجد غير هذا الكون الذي نحن فيه؟ غير هذا العالم؟ يعني: هل يوجد مخلوقات قبل القلم والعرش والماء؟ والله سبحانه وتعالى ما زال يخلق سابقاً خلقاً بعد خلق؟

من حيث الوجود والوقوع- لا من حيث القدرة؛ إذ من حيث القدرة؛ قلنا: هذا ممكن، والله سبحانه وتعالى قادر عليه، ويمكن أن يوجد-، لكن من حيث الوقوع؛ هل هذا واقع؟ حصل في هذا خلاف بين أهل العلم؛ نذكره في الملخص الذي سنذكره.

المذاهب في مسالة تسلسل الحوادث:

المذهب الأول: يمتنع دوام الحوادث في الماضي والمستقبل.

ماذا يترتب على هذا؟

يترتب على امتناع دوام الحوادث في الماضي عقيدة: أن الله سبحانه وتعالى كان معطلاً عن الفعل، ثم صار فاعلاً بعد ذلك- هذا في الماضي-؛ وهذا ما التزمه الجهمية والمعتزلة، والتزم الأشاعرة والكلابية بالامتناع؛ فقالوا: يمتنع منه أن يوجد خلق في الماضي متسلسلاً، يمتنع دوام الحوادث في الماضي.

والمستقبل؟

ويمتنع أيضاً دوام الحوادث في المستقبل؛ ماذا يترتب على هذا؟

يترتب عليه فناء الجنة والنار؛ وهنا تأتي مسألة الاعتقاد الثابت في الكتاب والسنة.

والمسألة التي يجب أن نتكلم فيها، وأن نعتقدها مثل هذه- مثل الرد على الفلاسفة بقدم العالم-؛ هذا كفر وشرك، والتوحيد فيه بَيِّنٌ واضح في الكتاب والسنة؛ فيردُّ عليهم، ونقول: عقيدتنا في ذلك:

القول بقدم العالم، وأنه قديم مع الله تبارك وتعالى؛ قول شركي لا يجوز.

ونقول: أن كل ما سوى الله مخلوق، وكل مخلوق يكون بعد الله سبحانه وتعالى؛ لا يكون معه مقترناً به؛ هذا يجب أن نعتقده.

والقول المحذور الذي يجب أن نحذر منه: هو قدم العالم مع الله سبحانه وتعالى؛ فنكون بذلك قد رددنا قول الفلاسفة الباطل، وقررنا العقيدة الحق في المسألة.

وتسلسل الحوادث في المستقبل؛ يترتب عليه ويلزم منه: أن الجنة والنار تفنيان، ويفنى أهلها؛ وهذا ما التزم به الجهم بن صفوان؛ لأنه هو الذي قال بامتناع الحوادث في الماضي وفي المستقبل؛ فقال: (كما أنه لا تدوم الحوادث في الماضي؛ كذلك لا تدوم في المستقبل)؛ وهذا أيضا كفرٌ؛ لأنه تكذيب لكتاب الله تبارك وتعالى الذي فيه أن الجنة والنار لا تفنيان وتدومان، في آيات كثيرة، وألِّفت رسالة مستقلة في عدم فناء الجنة والنار للصنعاني، وهي مطبوعة؛ من أرادها يرجع إليها.

فالقول بفناء الجنة والنار: قول كفري؛ هذا أصله؛ أصله: منع دوام الحوادث في المستقبل؛ فلزم منه فناء الجنة والنار، والتزم الجهم بن صفوان بهذا.

وكذلك قول أبي الهذيل العلاف، واختلف مع الجهم بن صفوان قليلاً في مسألة الجنة والنار؛ فقال: تفنى حركات أهل الجنة والنار.

المهم: هذا القول يجب علينا أن نبطله، وأن نُحَرِّمَهُ، وأن نقول: هو كفر، وأن نقول بأن الجنة والنار لا تفنيان؛ هذا واجب، وأنا أذكر لكم العقائد التي يجب أن نعتقدها في هذه المسألة؛ وهذه التي تهمنا.

المذهب الثاني: يمكن دوام الحوادث في المستقبل.

يمكن؛ يعني: هي ممكنة، لو أراد الله سبحانه وتعالى أن لا يديمها؛ لا يديمها، لكن من حيث الإمكان هي ممكنة، ومن حيث الوقوع تقع أيضاً؛ لأن الله سبحانه وتعالى ذكر لنا هذا في كتابه: أنه واقع؛ فيمكن دوام الحوادث في المستقبل؛ لأن أهل الجنة وأهل النار في المستقبل كلهم باقون؛ لا يفنى منهم أحد، والله سبحانه وتعالى يخلق خلقاً بعد خلق، خلقاً بعد خلق، لا يتوقف عن الحلق في المستقبل؛ هذا معنى دوام الحوادث في المستقبل؛ وهي عقيدة صحيحة، دلت عليها أدلة الكتاب والسنة.

وقال أصحاب القول الثاني: يمكن دوام الحوادث في المستقبل، ولكنه يمتنع في الماضي؛ وهو قول أكثر المتكلمين ومن وافقهم من الفقهاء وغيرهم.

ما المحذور في هذا القول- القول بامتناع تسلسل الحوادث في الماضي؟

هذا القول يؤدي إلى وصف الله سبحانه وتعالى بالنقص، وأن بعض الصفات لم يكن مُتَّصِفاً بها، حتى خلق الخلق؛ حتى الأسهاء عند المعتزلة؛ يقولون: إن الله لم يكن له أسهاء

وصفات حتى خلق الخلق، وخلق لنفسه أسهاء وصارت له صفات؛ وهذا القول- أعوذ بالله- مخالف لكتاب الله ولسنة رسول الله عليه.

القول الثالث: يمكن دوام الحوادث في الماضي والمستقبل؛ وهذا قول الفلاسفة، وقول ابن تيمية، وعزاه غير واحد لأهل السنة.

ما الفرق بين قول الفلاسفة وقول ابن تيمية وأهل السنة في هذا؟

الفلاسفة يقولون: العالم قديم مع الله؛ وهذا كفر وشرك.

قول ابن تيمية ومن قال بهذا القول من أهل السنة، لا يقولون بهذا؛ ابن تيمية يقول بأنه يوجد خلق متسلسل في الماضي وليس فقط مجرد إمكان، موجود لكنه ليس قديماً مع الله، ولا قبل الله سبحانه وتعالى، فمن زعم على ابن تيمية رحمه الله أنه يقول بقدم العالم- أي أنه قديم مع الله-؛ فقد كب؛ هذا كفر باطل، هذا باطل.

أما إنه يقول: إن الله سبحانه وتعالى ما زال يخلق خلقاً بعد خلق من القدم- يعني: لم يأت وقت من الأوقات لم يكن فيه خالقاً- فنعم؛ لكن ليس قديماً مع الله سبحانه وتعالى مقترناً به؛ فهو يقول بأنه ما من مخلوق إلا وهو مسبوق بالعدم، والمخلوقات ليست قديمة مع الله؛ وهذا ينص عليه.

أما القول الرابع؛ المتمم للقسمة: فهو امتناع دوام الحوادث في المستقبل وإنكاره في الماضي؛ فلم يقل به أحد؛ فما علينا من هذا القول.

فما الذي يجب على المسلم أن يعتقده ويركز عليه من هذا؟

أولاً: أن الله تبارك وتعالى هو الأول الذي ليس قبله شيء، ولا معه مقارن له شيء من خلقه؛ فكل الخلق هم خلق له؛ هو خلقهم من العدم، والمخلوق يكون بعد الخالق تبارك وتعالى؛ وبهذا تُبْطِلُ قول الفلاسفة بقدم العالم- بأنه قديم مع الله سبحانه وتعالى-؛ فهذا قول شركي؛ فتخرج من شركهم.

ثانياً: أن الله تبارك وتعالى هو الأول بذاته وصفاته كلها، لم يكن يوماً بلا صفة من صفاته المُتَّصِفِ بها؛ فهو أزلاً متصف بصفة الخلق والكلام والإرادة والقدرة، وكل صفاته، وقادر على الفعل متى شاء، وهو فعَّال لما يريد-كها قال سبحانه-، فلم يكن ربنا تبارك وتعالى قط في زمن من الأزمان أو وقت من الأوقات معطلاً عن كهاله وعن صفاته؛ الكلام والإرادة والفعل؛ وبهذا تُبْطِلُ قول المتكلمين، وتخرج من باطلهم.

ثالثا: تقول: إن الجنة والنار باقيتان لا تفنيان؛ وبهذا تُبُطِلُ قول جمم ومن وافقه على كفره، وتخرج منه.

هذا كله دلت عليه أدلة الكتاب والسنة وكلام السلف.

وأما مسألة وجود خلق قبل هذا العالم الذي نعيش فيه، وهي متعلقة بتسلسل الحوادث في الماضي؛ فمن قال: لا يوجد خلق قسمان:

منهم من قال بامتناع ذلك؛ وهم المتكلمون- امتناعه: يعني مستحيل، لا يمكن أن يوجد-وقد تقدم أن قول هؤلاء باطل وفاسد، ولزم منه وصف الله سبحانه وتعالى بالنقص.

ومنهم من لم يقل بالامتناع، ولكن لا يوجد عنده دليل على هذا من حيث الوقوع- وجود هذا الخلق-، لا يوجد دليل عنده على هذا، واستدل بحديث القلم: "أول ما خلق الله

القلم"؛ قال: هذا أول مخلوق، وقبله لا يوجد مخلوقات؛ هذا القول قال به الشيخ الألباني رحمه الله؛ وهو الظاهر من قول الطحاوي.

ما الفرق بين قول هؤلاء وقول المتكلمين؟

الفرق هو الامتناع والإمكان فقط؛ فالمتكلمون يقولون: ممتنع أن يوجد خلق قبل خلق، أو مازال الله سبحانه وتعالى يخلق خلقاً بعد خلق من القدم، إلَّا أنه كل مخلوق مسبوق بعدم، والذين قالوا: يمتنع؛ هم المتكلمون.

أما الذين قالوا: ممكن أن يخلق الله سبحانه وتعالى، وأن يبقى خالقاً ويخلق ويوجد من القدم؛ قالوا: هذا ممكن؛ فهو فعل الله سبحانه وتعالى، وما زال الله سبحانه وتعالى فاعلاً من القِدم؛ لكن مع ذلك قالوا: هي مخلوقات لله سبحانه وتعالى؛ أي: أنها بعده، لا تكون معه ولا قبله؛ لكن من حيث الوجود؛ هؤلاء قالوا: لا يوجد دليل؛ لذلك لا نقول بالوجود؛ أي: بأن الله خلق فعلاً وأوجد مخلوقات قبل هذا العالم؛ لا نقول بهذا؛ هذا القول ذهب إليه الشيخ الألباني رحمه الله؛ وهو ظاهر كلام الطحاوي؛ لكن ذكرنا لكم الفرق بين قولهم وقول المتكلمين.

كما أن الفرق بين قول الفلاسفة وقول من قال من أهل السنة بالتسلسل في الماضي؛ هو أن الفلاسفة يقولون بقدم العالم مع الله سبحانه وتعالى وأنه مقترن به، وأهل السنة يقولون: لا يلزم من القول بالتسلسل في الماضي القول بقدم العالم وأزليته مع الله سبحانه وتعالى؛ فلا يقولون به؛ بل يقولون: التسلسل في نوع الحوادث لا في آحادها؛ وهي مخلوقة لله، والمخلوق لابد أن يكون بعد الخالق لا قبله ولا معه؛ فهو الذي أوجده.

نوع الحوادث قديم؛ يعنون بذلك: ما من آحاد مخلوق إلَّا وقد سُبِقَ بالعدم، لكن الخلق مستمرّ؛ خلقاً بعد خلق- مستمر-، ويستدلون بقوله تعالى: {فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ}، {إنَّ رَبَّكَ هُوَ الْخَلِيمُ}؛ فلا يلتزمون بما ألزم به الفلاسفةُ المتكلمينَ، ويخالفونهم في كفرهم.

ثم قال المؤلف بعد ذلك تمة لهذا الكلام: (لَيْسَ بَعْدَ خَلْقِ الْخَلْقِ اسْتَفَادَ اسْمَ الْخَالِقِ، ولا بإخدَاثِهِ البَرِيَّةِ اسْتَفَادِ اسْمَ البَارِي)

فهذا الاسم هو مسمى به تبارك وتعالى، وأسهاؤه ليست مخلوقة؛ فالاسم مسمى به من القديم؛ هو تبارك وتعالى الأول بذاته وأسهائه وصفاته، وأسهاؤه ليست مخلوقة، وصفاته ليست مخلوقة.

(ليس بعد خلق الخلق استفاد اسم الخالق) فالاسم والصفة أيضاً، موصوف بصفة الخلق، ومسمى باسم الخالق قبل أن يوجد الخلق.

(ولا بإحداثه البرية استفاد اسم الباري) المعنى واحد؛ لا بإحداثه الخلق وإيجادهم من العدم استفاد اسم الباري؛ وهو مسمى بالباري قبل أن يخلقهم، قبل أن يوجدهم؛ فالمعنى واحد كما تقدم.

خلاصة الأمر: الله سبحانه وتعالى هو الأول، وليس معه شيء مقارِنٌ له من خلقه، ولا قبله شيء، وأنه تبارك وتعالى أزلي بذاته وأسهائه وصفاته، وأنه قادر على الخلق، قادر على الفعل، يفعل متى شاء من الأزلِ، لم يأت وقت من الأوقات لم يكن قادراً على الفعل أو كان الفعل ممتنعاً منه تبارك وتعالى.

وكذلك نقول بأن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان لا تفنيان. والله أعلم والحمد لله.